

"شمس": اليوم العالمي للشباب يأتي في ظل واقع فلسطيني بالغ التعقيد

رام الله- الحرة- قال مركز "شمس"، في بيان صدر عنه أمس الثلاثاء، إن اليوم العالمي للشباب يأتي هذا العام في ظل واقع فلسطيني بالغ التعقيد، حيث يعيش الشباب الفلسطيني بين مطرقة الاحتلال المستمر بممارساته القمعية وانتهاكاته للمنهجية، وسندان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي تحد من قدراتهم وإمكاناتهم. وأضاف للركز أنه وفي الوقت الذي يحتفل فيه العالم بالشباب ويعترف بدورهم كمحرك أساسي للتغيير والتنمية المستدامة، يجد الشباب الفلسطيني نفسه أمام تحديات غير مسبوقة، تتعلق بحرماته من أبسط حقوقه المدنية والسياسية، واتحسار فرص للمشاركة الفاعلة في صناعة القرار، وتراجع مساحة الحريات العامة، وتضييق الحيز المدني الذي يعد الإطار الحاض لمبادراتهم ومساهماتهم.

وأوضح مركز "شمس" أن الشباب الفلسطيني يقف في مواجهة منظومة قمعية ممنهجة ينفذها الاحتلال، تستهدف وجودهم وحقوقهم وحرمتهم على نحو مباشر ويومي، في انتهاك فح لكل المواثيق الدولية، وفي تحد صارخ للمعايير التي يدعي العالم الاحتفاء بها في مثل هذا اليوم. فالاحتلال يمارس بحقهم الاعتقال التعسفي، بما في ذلك احتجاز الفاصرين ومحاكمتهم أمام محاكم عسكرية تفتقر لأدنى معايير العدالة، ويخضعهم للتعذيب الجسدي والنفسي، ويحرمهم من التواصل مع عائلاتهم أو محاميهم، ويعرضهم للإهانة والإذلال للمنهج، كما يعتمد استهدافهم بالقتل والتهجير خاصة في قطاع غزة، ويفرض عليهم قيوداً صارمة على حرية الحركة والتنقل، عبر الحواجز العسكرية والبيوات الإلكترونية وإغلاق الطرق، ما يقطع أوصال المدن ويعزل القرى والجماعات، ويحرمهم من الوصول إلى الجامعات وأماكن العمل والمراكز الثقافية والرياضية.

وتابع للركز: "لا يقف الأمر عند ذلك، بل يشمل أيضاً ممارسات تضرب في عمق مستقبلهم، عبر تدمير المدارس والجامعات أو تحويلها لتكنات عسكرية، وحرمان آلاف الطلبة من استكمال تعليمهم، ومصادرة للوارد الاقتصادية والفرص التنموية، وعرقلة المشاريع الشبابية والمبادرات

الاجتماعية، وإغلاق المؤسسات التي تعمل على تمكينهم، في محاولة لإخماد أي نشاط جماعي أو حراك مدني يقوده الشباب". وأكد مركز "شمس"، إن هذه الانتهاكات للتكررة، التي ترقى في كثير من الحالات إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لا تستهدف فقط الأفراد بل تسعى لتدمير إمكانات جيل كامل وإبقائه في دائرة العجز والتبعية.

وشدد مركز "شمس"، أنه ومن منطلق رسالته في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، يرى أن قضية الشباب الفلسطيني ليست مجرد قضية تنموية أو فئوية، بل هي قضية سياسية وحقوقية بامتياز، تتطلب معالجة جذرية للأسباب البنيوية التي تعيق مشاركتهم الفاعلة في جميع مجالات الحياة. فالشباب يمثلون النسبة الأكبر من المجتمع الفلسطيني، وهم القوة القادرة على دفع عجلة الإصلاح السياسي والاجتماعي، غير أن هذه القوة تظل مكبلة إذا لم تتوفر بيئة تشريعية وسياسية ومؤسسية تضمن حقهم في التنظيم، والتعبير، والمساءلة، واللبادرة. ومن هنا، فإن أي مقارنة حقيقية لتمكين الشباب يجب أن تنطلق من الاعتراف بهم كأصحاب حق، وليس كمجرد مستفيدين من برامج دعم مؤقتة أو مشاريع ذات أثر محدود.

وأكد مركز "شمس" على أن استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وما صاحبه من تعطيل للعملية الديمقراطية وغياب الانتخابات، قد حرم جيلين كاملين من الشباب من حقهم في اختيار ممثلهم. كما أن ضعف الأطر الشبابية المستقلة، وغياب السياسات العامة الشاملة للوجهة للشباب، كلها عوامل ساهمت في تهميش دورهم وإبعادهم عن مواقع التأثير.

وحذر مركز "شمس" من أن استمرار هذه الأوضاع يهدد بفقدان الثقة بين الشباب ومؤسساتهم الوطنية، ويعزز مشاعر الإحباط والعزوف عن المشاركة العامة، الأمر الذي قد يفتح المجال أمام مظاهر الانعزال أو الهجرة أو التطرف.

وجدد مركز "شمس" التزامه بالعمل إلى جانب الشباب ومن أجلهم، عبر برامجه ومشاريعه التي تركز على بناء قدراتهم في مجالات الحوكمة، والقيادة، والتواصل، والناصرة، وإتاحة الفرص لهم لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى مبادرات عملية مؤثرة.

كما يؤكد المركز على ضرورة بناء تحالفات شبابية واسعة، قادرة على إيصال صوت الشباب الفلسطيني إلى الناظر الوطنية والدولية، وعلى أهمية العمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية لضمان أن تكون السياسات الوجيهة للشباب نابعة من احتياجاتهم ونظراتهم الحقيقية، وليست مجرد استجابة شكلية لمتطلبات التمويل أو الضغط الخارجي.

وحذر مركز "شمس" من أن البطالة تشكل في صفوف الشباب الفلسطيني أحد أخطر التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرار المجتمع وتماسكه، مشيراً إلى أنه في ظل هذا الواقع المزوم، تتحمل الحكومة مسؤولية كبرى في وضع سياسات عملية وفاعلة لمواجهة البطالة من جذورها، عبر صياغة رؤية اقتصادية وطنية شاملة تضع الشباب في قلب استراتيجياتها، وتنتقل من العالجات الشكلية إلى التدخلات الجوهرية التي تفتح آفاق العمل والإنتاج، من خلال خلق بيئة اقتصادية واستثمارية محفزة، وتطوير برامج تدريب وتأهيل مهني مرتبطة مباشرة باحتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي، وضمان الوصول إلى فرص العمل بعيداً عن الوساطة وللحسوبية. كما يتعين على الحكومة إطلاق مشاريع اقتصادية صغيرة مدرة للربح يقودها الشباب، مع توفير التمويل لليسر والدعم الفني والإداري والتسويقي لضمان نجاحها واستدامتها.

كما وأوصى مركز "شمس" بتبني سياسات تحمي الحيز المدني وتعزز الحريات العامة، إضافة إلى دمج قضايا الشباب ضمن السياسات الوطنية والخطط القطاعية مع تخصيص موزونات كافية لتنفيذ برامج تمكينهم، وتفعيل آليات الحوار للتنظيم بينهم وبين مؤسسات الدولة، وضمان تمثيلهم في اللجان الوطنية وهيئات التخطيط وصنع القرار.

صحيفة القدس

الأربعاء

2025/8/13

ص 6